

## الفساد ومفاعيله

التفاعل الايجابي والعام الذي ابداه اللبنانيون اثر قرار المديرية العامة للامن العام اخيرا احالة بعض المنتسبين اليها الى التحقيق بتهم فساد هو امر محمود جدا، وموضع عناية وتقدير شديدين. لكن ما ينبغي التوقف عنده لتعيين وجهة الصواب في مكافحة الفساد، هو اعتبار ما حصل كأنه سابقة في تاريخ لبنان عموما، وفي تاريخ المديرية خصوصا. في حين ان وقائع الامور غير ذلك تماما. البعض الذي احيل الى التحقيق جزء من عشرات تمت حالتهم الى القضاء المختص منذ عام 2012.

أنداك كان الاقليم برمته يضحج بارتدادات الثورات والحروب التي اندلعت في ارجائه، واعلن الامن العام حينها انه، رغم كل السواد الذي يلف المشهد العام، سيقوم بكل واجباته ومهامه وادواره التي ناطها به القانون وعلى كل المستويات الادارية والامنية واللوجستية. اندفع في تطبيق خططه القصيرة والمتوسطة الاجل، وكان ان حقق اهدافه وفقا لارفع معايير الشفافية والنزاهة. أنداك ايضا اعلنت المديرية العامة للامن العام انه لن يكون في عداده فاسدون ولا مفسدون، ولن يكون فيه من يخون القسم العسكري ويؤث شرف رفاقه ويطعن شعبه.

هذا التفاعل، على ايجابيته، الا ان قراءته بالاستدلال المعاكس تقطع بحجم وكَم ونوع التعطش عند اللبنانيين على اختلاف ميولهم وانتماءاتهم العصبية والحزبية الى محاربة الفساد. كما يدل دلالة بالغة وحاسمة على بلوغ "اليأس الوطني" - اذا صح التعبير - حدا صار لازما معه

اعلان حرب لا هوادة فيها على الفساد، وان كانت حواضره والعناوين التي يستظلمها. فالوضع الحالي حصيلة مسار تراكمي تم السكوت عنه حيناً، والتغاضي عنه احيانا، ما بدا معه ان احدا لم يعد يقيم للدولة وزنا او اعتبارا، ولا حتى للبلد برمته.

كما ان هذا التفاعل، ومعه الصراخ اليومي عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومنصاته، يحسم بتحول الهمم المعيشي والاقتصادي عند اللبنانيين وحلوله اولا متقدما على السياسة بعناوينها الصغيرة والكبيرة على حد سواء.

السؤال الاساس الذي رصدته الامن العام في حملة التفاعل كان: من يضع حدا للفساد الذي استشرى في البلد وفي شتى القطاعات والاتجاهات؟

اذا كان بعض التعبيرات عكس ما يمكن تسميته "ملا سياسيا" من الحال السياسية التي آل اليها البلد جراء مناكفات داخلية اهملت الشأن المعيشي للناس، واندفعت انحدارا في مسار تدنى معه الخطاب السياسي حد الابتذال والشتم، ما خلق حالا من الفوضى السياسية والاجتماعية العارمة، فإن غالبية التوجهات تقاطعت عند وجوب اطلاق حرب لا هوادة فيها ضد الفساد والفاستين، وضد الراشي والمرتشي. كذلك عند اهمية بدء الحفاظ على ما تبقى من مؤسسات لمنع تقاسمها وتكريسها اقطاعا بهدف استنزاف ونهب مواردها، ووجوب وقف حجم الدين العام الذي لم تنعكس ضخامته شيئا على ارض الواقع وعلى مستوى البنى التحتية والخدمات بسائر انواعها ومسمياتها.

ما حل بلبنان، شعبا ومؤسسات، لم يعد يجدي معه نفعا التبسيط والارتجال والكلشيهات السجعية والانشائية. ذلك ان ما صار عليه البلد هو مسؤولية الجميع، حكاما ومحكومين، للبحث عن آليات جدية وفاعلة وسريعة تحول دون الانهيار الكامل. هذا العمل يفترض اول ما يفترض المساواة بين ملفات النفط والاتصالات والكهرباء والماء والنفايات، بالتوازي مع المشاكل الاجتماعية من معيشية وبطالة وأجور وضمان صحي وتعليم، لأن تقديم الاولى وجعلها اولوية انما يعكس اهتماما باصلاحات جدية تنقل لبنان الى حال افضل يقول الجميع انهم يريدونه. وقد خاضت سائر القوى والكيانات السياسية والاجتماعية الانتخابات النيابية تحت شعار الاصلاح ومحاربة الفساد ومعالجة القضايا الحياتية بمسؤولية وجدية.

ما حصل على مدى عقود متلاحقة ينبغي عدم القفز فوقه، اذا ما كان المراد فعليا قيام نظام محاسبة وشفافية يكون انجازا عصيا على كل نوابض الفساد وكتله الراجحة الى الآن. صحيح ان الفساد ليس طارئا على النظام السياسي اللبناني، او هو مرض اصاب حصرا لبنان، بل انه مشكلة عالمية بكل ما للكلمة من معنى. لكن في سائر الدول تقام معايير للشفافية وتتم مراجعتها دوريا وتشديد آلياتها، بما يضمن معدلات نزاهة وشفافية عالية وحساسة جدا. اما في لبنان فإن الفساد استفحل وتحول استعصاء في مقابل ضمور هيبة هيئات الرقابة والمحاسبة وحضورها، وفي سياق مسار متماد تحت نظر اللبنانيين



ورعايتهم ومعرفتهم. لا بل جرى تطييفه وصار على شاكلة الصيغة الطائفية المقيتة "سته وستة مكرر"، فصار البعض يتربص ببعض ليتعادلوا في الفساد.

تصويب النظرة الى وقائع الفساد الراهن، ومستوياته، وتحول معضلة بنوية من خلال النظر اليه اولا واخيرا كخطر هائل على لبنان واللبنانيين، هو الشرط الذي لا غنى عنه. وهو الضرورة التي يجب ان يجتمع عندها الجميع، واعلان الحرب عليه ومكافحته بالتوازي مع تلك الحرب التي تخاض ضد الارهاب والتجسس حفاظا على السيادة الوطنية. فمحاربة الفساد يجب ان لا تقل قيمة واهمية واندفاعا عن الحروب الوطنية دفاعا عن اللبنانيين وسيادة الاراضي اللبنانية ووحدتها.

ما من حضارة انهارت وضاعت الا كان الفساد هو الفاعل الاول والاخير والمسؤول مسؤولية مباشرة. الحرب على الفساد لا يمكن ابدأ استسهال شروطها، وان توهم انجازها فقط بمرسوم، او بقرار او قانون، هو مجرد وهم ليس من الصواب بشيء الاعتقاد به. فالشفافية لا تقوم ولا تستقيم معيارا الا بتعاون وثيق بين المؤسسات الدستورية، وتحت سقف القوانين والهيئات الرقابية والنصوص التشريعية الحديثة، وبالتوازي مع وعي وطني عام تقع مسؤولية تكوينه على كل القوى التي دخلت قبة البرلمان تحت شعار قيام لبنان ونهوضه من حيث سقط في جحيم الفساد، فكان ما كان من "يأس وطني" عام يهدد لبنان كله ولا يستثنى احدا.